مسألة عروبة الضفة الغربية ولم يشغلهم الاهتمام بتحديد الاجابة على السؤال الذي طرح بعد بروز العمل الفلسطيني المسلح : حول مستقبل الضفة ولمن ستكون السيادة عليها(١٢) .

وهكذا جاء النص المضاف معززا لاتجاه الاستقلال الفلسطيني بوجهيه : استقلال العمل الوطني الفلسطيني معبرا عنه بمنظمة التحرير والاستقلال الوطني للشعب العربي الفلسطيني .

وثبتت الاضافات مبدأ آخر هاما وهو ان الشعب العربي الفلسطيني يحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه . وهو واحد من المبادىء التي حكمت سلوك فتح على وجه الخصوص وجرى تثبيته في الميثاق الوطني .

واذا كان مضمون هذا المبدأ مما توافق عليه القوى الوطنية الفلسطينية كافة ،فان آراءها تتفاوت وتتعارض أحيانا في اسلوب ممارسته . وقد تجلت أخص الفروق عند تطبيقه في الممارسة ، حيث اعتادت فتح ان تعتبر الموقف منها موقفا من الثورة ، وتعتبره المقياس الوحيد في تقييم الدول والقوى، بصرف النظر عن الأوجه الأخرى، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمواقف هذه الدول والقوى ، بينما أخذت منظمات فلسطينية اخرى ، وخاصة التي انبثقت عن أحزاب وتنظيمات سياسية ، ذلك المقياس بعين الاعتبار ولكنها لم تستخدمه كمقياس وحيد . ولم يكن الأمر بغير استثناء في الحالتين . فقد تأخر على سبيل المثال الوقت الذي قام فيه تعاون مباشر بين فتح وبين عدد من الدول الاشتراكية التي فضلت ان ينصب اتجاه تعاونها مع منظمة التحرير ، ومع ذلك كانت فتح بين القوى الفلسطينية التي دفعت باتجاه التحسين الكبير في علاقات المنظمة مع تلك الدول . وعلى الوجه الآخر استطاعت فتح ان تقيم علاقات تعاون ثابتة مع المملكة العربية السعودية وحكامها حتى في الوقت الذي كان فيه حكام المملكة لا يقيمون أي علاقة مع منظمة التحرير ، ويناصبون العداء اطرافا فلسطينية اخرى وقوى وانظمة عربية وطنية تقدمية حليفة لفتح . وقد قامت هذه العلاقات مع المملكة السعودية بعد أن نجحت فتح في توثيق علاقاتها بكل من مصر وسوريا ، أي بعد العام ١٩٦٧(١٣) .

وساعت، على سبيل المثال أيضا ، علاقات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، في وقت من الأوقات مع النظامين الوطنيين التقدميين في كل من مصر وسوريا ، على الرغم من انهما بين الأنظمة العربية كانا بعد هزيمة حزيران يتحملان أكبر العبء في مواجهة اسرائيل .

خلاصة القول حول هذه النقطة ، ان المبدأين اللذين ثبتهما الميثاق الوطني حول عدم التدخل وعدم التدخل المقابل لم يصمدا دوما أمام زخم الواقع وتشابكه وقوة المصالح التي أملت الرغبات في التدخل . ومع ذلك فان تثبيتهما عزز التوجه الاستقلالي الفلسطيني ، مما لم يفعله الميثاق السابق .

واضيفت بعد ذلك مادة جديدة اخرى الى الميثاق هي المادة الثلاثون ، ونصها : « المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني » .

وثبتت المادة الحادية والثلاثون ، كما فعلت مثيلتها في السابق السابعة والعشرون ان